

حكومة الصيد: أكثر من 100 يوم... والغلة ضئيلة

نحو مئة يوم من عمر حكومة الحبيب الصيد، وتبقى البلاد تواجه وضعاً اقتصادياً صعباً وحركات اجتماعية مقلقة. يتابع كل ذلك في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب

تونس - زمردة دلهومي

مرّ نحو مئة يوم على تسلم حكومة الحبيب الصيد لأعمالها، ومن المرتقب أن يقدم رئيسها، في بداية الشهر المقبل، تقريراً أمام البرلمان، يلخص فيه أداء فريقه الحكومي، وذلك بالتوازي مع تقويم عمل كل وزارة ومدى نجاحها في تطبيق أولويات الحكومة الخمس التي أعلنتها عند تأليفها ونيلها الثقة في المقابل، فإن مواقف غالبية الأحزاب، وبخاصة المعارضة منها، لم تنتظر عبور عتبة المئة يوم، وطالبت بضرورة تغيير بعض الحقائق الوزارية، تحديداً عقب تصريح الصيد بأن بعض وزراء حكومته ارتكبوا أخطاء وكانت بعض تصريحاتهم غير مدروسة. ويضاف إلى ذلك، حجم الصعوبات الاقتصادية والتحديات الاجتماعية التي ميزت الوضع العام في البلاد خلال الفترة الماضية.

ويجمع جلّ المتابعين للمشهد السياسي على أن هذه الحكومة لم تحقق المطلوب منها في غضون مئة يوم، بينما تتعالى بعض الأصوات المنددة بأدائها المهتز وغير المقنع، ما يطرح عدة تساؤلات حول مصير ومستقبل تونس، وخصوصاً في ما يتعلق بالوضع الاقتصادي الذي يشهد ارتباكاً وتراجعاً ملحوظاً ولم تنجح أي حكومة، سابقاً، في سن استراتيجية واضحة للخروج منه. ولعلّ ما يتفق عليه البعض أن أبرز نقطة ضعف في حكومة

الحبيب الصيد تتمثل في انطلاق أعمالها دون برنامج واضح في كافة المجالات، فضلاً عن ضبابية الرؤية وانعدام التنسيق بين مختلف الوزارات وغياب توجه سياسي واضح، وكذلك التصريحات المتضاربة وغير الموقفة في بعض الأحيان لبعض الوزراء.

في حديث إلى «الأخبار»، يرى الباحث التونسي المتابع للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، محمد العربي الماجري، أنّ الوضع الاقتصادي الراهن يُوّثر إلى انفجار اجتماعي وشيك، وإلى فوضى اجتماعية لن تستطيع أي قوة سياسية - أو أمنية - كبح جماحها، لافتاً خصوصاً إلى كل ما يتعلق بسياسة الأجور وتعرّش المفاوضات الاجتماعية وارتفاع الأسعار

وتدهور العملة وتراجع صادرات أهم القطاعات الأساسية والمحركة للاقتصاد.

ويشرح الماجري أنّ فوضى الإضرابات «ستؤثر سلباً في جميع موازين البلاد ما لم يجر التحكم فيها وإيقاف نزيفها»، مشيراً في



الوضع الاقتصادي الراهن يُوّثر إلى انفجار اجتماعي وشيك



تلقت السياحة التونسية دفعة قوية في ظل تواصل العمليات الإرهابية (أ.ف.ب)

حديثه إلى «التراجع الكبير» في إنتاج المحروقات في تونس والعجز الطاقوي الذي بلغ عام 2014، بحسب معطيات حصلت عليها «الأخبار»، نحو 3 ملايين طن مكافئ نفط (وحدة طاقة)، فيما يصل استهلاك تونس من المحروقات، يومياً، إلى 85 ألف برميل. وبناء على هذه الأرقام، فإن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز والمحروقات ما زال هدفاً بعيد المنال، فيما الهدف الأكد هو تقليص العجز الذي يمثل اليوم معضلة كبرى.

وفي السياق، يؤكد المدير العام للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية، محمد العكروت، أنّ تونس ما زالت بعيدة عن تحقيق اكتشافاتها الذاتي من المحروقات، وخاصة بعد انخفاض إنتاج البلاد من البترول



إلى 54 ألف برميل يومياً، في مقابل 57 ألف برميل عام 2014 (الأمر الذي أكده سابقاً وزير الصناعة والطاقة والمناجم زكرياء حمد)، وهي حقائق تزيد من ضبابية المشهد الاقتصادي. من جهة أخرى، تلقت السياحة التونسية دفعة قوية في ظل تواصل العمليات الإرهابية، إذ تراجع، مثلاً، عدد الوافدين منذ بداية العام الحالي وحتى العاشر من نيسان الماضي بنسبة 17,9 في المئة، مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2014. وحدث التراجع برغم جميع المحاولات التي قام بها المسؤولون والمهنيون لإنقاذ ما تبقى من الموسم، وخاصة في ما يتعلق بالسياح الأوروبيين الذين كانوا على مرّ السنين «المورد الرئيس» للسياحة التونسية (سُجّل تراجع في صفوف السياح الأوروبيين بنسبة 9,7 في المئة خلال الفترة المذكورة أعلاه).

عنصر آخر لم تفلح الحكومات المتعاقبة في تونس منذ 2011 في السيطرة عليه، يتعلق بعائدات الاستثمار الخارجي، وقد تراجعت خلال العام الماضي لتبلغ حوالي 1800 مليون دينار، في الوقت الذي تستعد فيه تونس لتحسين الإطار التشريعي من خلال وضع مجلة استثمارات ترمي إلى جذب المزيد من الاستثمارات.

كذلك، تشكو عدة مشاريع في المحافظات من التعطيل، وبلغ عددها نحو 382 مشروعاً، ما يمثل نسبة 87,2 في المئة من مجموع المشاريع المعطلة على المستوى الوطني، وتبلغ كلفتها 727 مليون دينار.

محمل المؤشرات، المقلقة، جعلت حكومة الصيد تقف حائرة بين اتخاذ «قرارات ثورية» قد تقلب موازين البلاد فيواجهها بالصد الجميع، وبين العمل في صمت، وربما ببطء، حتى تمر السحابة وتعود البلاد إلى ما كانت عليه، ولو أن عودة النسق الطبيعي ستكون صعبة جداً في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب.

تقرير

هجوم في ثكنة عسكرية... وأنباء عن تبني «داعش»

سعت سريعاً السلطات التونسية، أول من أمس، إلى احتواء تداعيات أحداث ثكنة بوشوشة حيث قتل مجند عدداً من رفاقه، فيما ذكرت مؤسسة «إفريقية للإعلام» تبني تنظيم «داعش» لها.

وجاء في بيان تحت عنوان «ودخل الأسد عليهم الباب فأثنخ»، نشرته مؤسسة «إفريقية للإعلام» (التي أعلنت مبايعتها لـ «داعش» مؤخراً) على حسابها على موقع «تويتر»: «شنّ أسد منفرد اسمه مهدي الجمعي، مسلم مسلّح بسكين، هجوماً على ثكنة بوشوشة العسكرية بقلب العاصمة تونس، وبعد نحره لمرتد عسكري وافتكك سلاحه، شرع في إطلاق النار في داخل الثكنة حاصداً أرواح المرتدّين وقاذفاً الرّعب في قلوبهم». وأضاف البيان: «كما نذكر عمّامة المسلمين بأنّ للدولة الإسلاميّة جيشاً في تونس، أجناده من المجاهدين متواجدين

بينكم في كلّ مكان». وأرقت «إفريقية للإعلام» بيانها بتسجيل صوتي قالت إنه «من الدقائق الثلاثة الأولى بعد العملية»، ويظهر التسجيل محادثة بين جنود يتحدثون عن عدد القتلى والجرحى في صفوف رفاقهم، فيما لم يصدر تعقيب من السلطات التونسية حتى وقت متأخر من يوم أمس.

وأول من أمس، قتل رقيب أول في الجيش التونسي سبعة من رفاقه وأصاب عشرة آخرين، أحدهم حالته خطيرة، بعدما فتح عليهم النار داخل ثكنة عسكرية قريبة من مقر البرلمان، قبل أن يقتله الجيش، حسب ما أعلنت وزارة الدفاع التي قالت إن العسكري يعاني من «اضطرابات» نفسية.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع، المقدم بلحسن الوسلاتي، إن الرقيب الأول أقدم على «طعن زميله (بسكين) في نقطة الحراسة والاستيلاء على سلاحه ثم قام بفتح النار على بقية

العسكريين الموجودين في تجمع لتحية العلم» داخل الثكنة العسكرية بحي صلاح الدين في مدينة باردو، التي كان المتحف الوطني فيها قد تعرض في 18 آذار الماضي لهجوم دموي تبناه تنظيم «داعش» وأدى إلى مقتل 21 سائحاً أجنبياً وشرطي تونسي.

وأفاد المتحدث باسم وزارة الدفاع، في مؤتمر صحفي، بأنّ الهجوم «أسفر عن وفاة سبعة عسكريين ومقتل منفذ هذه العملية، وإصابة 10 عسكريين أحدهم في حالة حرجة، والبقية إصاباتهم لا تمثل خطورة على حياتهم»، وذلك قبل أن يقتل عناصر من الجيش الرقيب الأول الذي يدعى مهدي جميعي (36 عاماً).

وأوضح الوسلاتي أن العسكري «لديه مشاكل عائلية وكان يشكو في المدة الأخيرة من اضطرابات في سلوكه، وتم نقله إلى وحدة غير حساسة، وطبعاً أعفى من حمل السلاح». وقال

إنّ «هذه العملية بالنسبة إلينا معزولة ومنفردة، وتبقى دوافعها الحقيقية» قيد التحقيقات.

ورداً على سؤال صحافي حول احتمال أن يكون الجاني أجرى «اتصالات مباشرة مع مجموعات إرهابية»، قال الوسلاتي إنّ «هذا الكلام غير ثابت»، مضيفاً أنّ «التحقيقات سوف تظهر إن كان الأمر يتعلق بعمل إرهابي أو لا».

وأشار الوسلاتي في وقت لاحق إلى أن الرقيب الأول «مولود سنة 1979، وانضم إلى الجيش سنة 1999، وقد لوحظ أنه أصبح غير منضبط في الفترة الأخيرة، وهو عصبي جراء مشاكل مع زوجته».

من جهة أخرى، اكتفى المستشار السياسي للرئيس التونسي، محسن مرزوق، في تصريح صحافي، بالقول إنّ الحادثة «يمكن أن تؤدي إلى إعادة النظر في كثير من النواحي الدفاعية والأمنية داخل الثكنات (العسكرية) التونسية».

ورأى أستاذ العلوم السياسية في الجامعة التونسية، إبراهيم العمري، أنّ «عملية بوشوشة ليست عملاً معزولاً بقدر ما هي مواصلة لأعمال إرهابية سابقة، آخرها عملية باردو». ورأى أن العملية تمثل «رسالة تحدّ ورد من قبل المجموعات الإرهابية على النجاحات الأمنية (التي كان أهمها) مقتل قائد كتيبة عقبة بن نافع، لقمان أبو صخر، نهاية شهر آذار الماضي».

وأشار العمري إلى أنّ «حصول العملية في ثكنة جيش له غاية أخرى، إذ إنّ المؤسسة العسكرية تحظى بثقة كبيرة لدى الشعب التونسي للدور الإيجابي الذي لعبته في حماية الشعب إبان أحداث الثورة التونسية، ما يجعل من أهداف العملية قذرة بكل المقاييس، وهي محاولة لاستدراج الجيش والزج به في معركة لتحقيق انتصارات وهمية لهذه المجموعات».

(أ.ف.ب، الأناضول)